مجلة العلوم الاقتصادية
Journal homepage:
http://journals.sustech.edu/

الإتجاهات الحديثة في تطبيق الحوكمة بالمصارف ودورها في تفعيل الرقابة وتقييم الأداء

"دراسة حالة مصرف أبوظبي الإسلامي الإماراتي"

أيمن عبد الله محمد أبوبكر

جامعة أبوظبى– العين – الإمارات العربية المتحدة

المستخلص :

هدفت الدراسة إلى التعرف على الإتجاهات الحديثة في تطبيق مفاهيم الحوكمة بالمصارف ودورها في تفعيل الرقابة وتقييم الأداء، حيث تمثلت مشكلة الدراسة في كيفية تطبيق مفاهيم الحوكمة داخل مصرف أبوظبي الإسلامي وذلك من خلال التساؤلين التاليين:

– هل توجد علاقة بين تطبيق الحوكمة بمصرف أبوظبي الإسلامي وعملية تفعيل الرقابة ؟

– هل توجد علاقة بين تطبيق الحوكمة بمصرف أبوظبي الإسلامي وعملية تقييم الأداء؟

من أهم النتائج التي خرجت بها الدراسة ان تطبيق مبادئ الحوكمة في مصرف أبوظبي الإسلامي يقود إلى ضمان سلامة تقويم الأداء المالي، كما أن نظام الرقابة الداخلية ولجان المراجعة داخل مصرف أبوظبي الإسلامي تلعب دوراً كبيراً في تفعيل أسلوب الحوكمة، أما توصيات الدراسة فقد تمثلت في أنه يجب على مصرف أبوظبي الإسلامي أن يعزز مجهوداته من أجل المحافظة على استمراره في تطبيق مبادئ الحوكمة حسب توجيهات البنك المركزي، كذلك ضرورة تفعيل إستخدام معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن (AAOIFI) لتحقيق درجة أكبر من الشفافية على المستوى العالمي في إطار المساءلة.

ABSTRACT:

The study aimed to identify the recent trends in the application of the concepts of corporate governance in banks and its role in activating the supervision and performance evaluation. The study problem explored the implementation of the governance mechanism within the Abu Dhabi Islamic Bank, through testing the relationship between the application of governance and its role in activating supervision and performance evaluation at the bank. The most important results of the study indicated that the application of the principles of corporate governance in the Abu Dhabi Islamic Bank ensure the soundness of the financial performance evaluation. Also, the system of internal control and audit committees within the Abu Dhabi Islamic Bank plays a vital role in the activation of governance concept. The paper recommendations calls for Abu Dhabi Islamic Bank to strengthen its efforts in order to maintain continuity in the application of the principles of corporate governance as outlined by the central bank directives; as well as the necessity of activating the use of Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions issued by (AAOIFI) to achieve the greatest degree of transparency at the global level in the framework of accountability.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة من منظور مصرفي، تفعيل الرقابة ، تقييم الأداء .

المقدمة :

تعاظم الاهتمام بمفهوم الحوكمة خلال العقود القليلة الماضية نظراً للانهيارات المالية التي شهدتها العديد من الدول في المصارف وأسواق المال والشركات التي كان أحد أسبابها عدم الإفصاح الكامل والشفافية فيما يتعلق بالمعلومات المالية والمحاسبية للعديد من الشركات والوحدات الاقتصادية في أسواق المال.

إن مفهوم الحوكمة في المصارف يشير إلى القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة المصرف من ناحية وحملة الأسهم وأصحاب المصالح والأطراف المرتبطة بها من ناحية أُخرى ، والركائز الأساسية التي غالباً ما تعتمد عليها الحوكمة في مجال المصارف هى توفير الشفافية واتباع المعايير المحاسبية وتنمية الموارد البشرية ويمثل التحدي الذي يواجه الحوكمة في مجال المصارف ليس فقط وضع ومراقبة تطبيق القواعد والقوانين ولكن يمتد ذلك ليشمل توفير البيئة الملائمة لدعم المصداقية والثقة بين الأطراف الفاعلة وذلك من أجل تفعيل الرقابة وتقييم الأداء.

مشكلة الدراسة :

تمثلت مشكلة الدراسة فى السؤال التالي:

1/ هل توجد علاقة بين تطبيق الحوكمة بمصرف أبوظبي الإسلامي وعملية تفعيل الرقابة ؟

2/ هل توجد علاقة بين تطبيق الحوكمة بمصرف أبوظبي الإسلامي وعملية تقييم الأداء؟

أهداف الدراسة :

تسعي الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

1/ توضيح العلاقة بين تطبيق مفهوم الحوكمة بمصرف أبوظبي الإسلامي وعملية تفعيل الرقابة وتقييم الأداء.

2/ توضيح إتجاهات تطبيق الحوكمة .

3/ إبراز الدور الذى لعبته الجهة محل الدراسة مصرف (أبوظبي الإسلامي).

أهمية الدراسة :

تنبع أهمية الدراسة من الاضافات المتوقع تقديمها على المستوى العلمى والمستوى التطبيقى حيث يتوقع التوصل من نتائج الدراسة الى تقديم الخلفية العلمية لهذا الموضوع، كذلك التعرف على مدى نجاح مصرف أبوظبي الإسلامي في تطبيق إجراءات الحوكمة ومدى تأثير ذلك في تفعيل الرقابة وتقييم الأداء الأمر الذي يخلق للمصرف شفافية عالية في التعامل مع المساهمين.

فرضيات الدراسة:

تمثلت فرضيات الدراسة فى الآتى :

1/ توجد علاقة بين تطبيق الحوكمة بمصرف أبوظبي الإسلامي وعملية تفعيل الرقابة

2/ توجد علاقة بين تطبيق الحوكمة بمصرف أبوظبي الإسلامي وعملية تقييم الأداء

منهج الدراسة :

تستخدم الدراسة المناهج العلمية التالية :

1/ المنهج التاريخى : ومن خلاله يقوم الباحث بإستعراض الدراسات السابقة حول هذا الموضوع.

2/ المنهج الاستنباطى : وذلك لتحديد أبعاد المشكلة.

3/ المنهج الاستقرائى : وذلك لاختبار فرضيات الدراسة.

4/ المنهج الوصفى التحليلى : ومن خلاله يقوم الباحث بعرض اجراءات الدراسة التطبيقية .

أدوات وأساليب الدراسة :

تعتمد الدراسة فى حصولها على المعلومات والبيانات من المصادر الأولية بإستخدام أداة التقارير المالية من القوائم المالية لمصرف أبوظبي الإسلامي الإماراتي، إضافة للمصادر الثانوية والمتمثلة فى الكتب والمراجع والدوريات.

مجتمع الدراسة :

قام الباحث بإختيار مصرف أبوظبي الإسلامي كعينة قصدية وليكون دراسة حالة لهذا الموضوع وذلك للتعرف على خبرة المصرف في هذا المجال.

حدود الدراسة :

تتمثل حدود الدراسة فى الآتى :

1/ الحدود المكانية : مصرف أبوظبي الإسلامي – الإمارات.

2/ الحدود الزمانية : البيانات المالية الموحدة للأعوام 2012م – 2013م

مخطط الدراسة :

لخدمة أهداف الدراسة فقد تم تقسيمها الى :

1/ الدراسات السابقة.

2/ الإطار النظرى للدراسة.

3/ دراسة الحالة.

الدراسات السابقة :

دراسة : محمود على الغنيمى (2005 م):

هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بالحوكمة وإبراز أهمية الحوكمة وتوضيح المحددات الخارجية والداخلية للحوكمة ، كما ركزت الدراسة على تطبيق مبادئ الحوكمة فى القطاع المصرفي من خلال تحديد العناصر الأساسية لدعم التطبيق السليم للحوكمة داخل الجهاز المصرفي، وذلك بالتطبيق على عينة من القطاع المصرفي المصري، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

1/ تعنى الحوكمة فى الجهاز المصرفي مراقبة الأداء من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك وحماية حقوق حملة الأسهم والمودعين بالإضافة إلى الاهتمام بعلاقة هؤلاء بالفاعلين الخارجيين والتي تتحدد من خلال الإطار التنظيمي وسلطات الهيئة الرقابية.

2/ لا يرتبط نجاح الحوكمة فى الجهاز المصرفي فقط بوضع القواعد الرقابية ولكن لا بُد من ضرورة تطبيقها بشكل سليم وهذا يعتمد على الجهات الرقابية ممثلةً في البنك المركزي ورقابته من جهة وعلى البنك المعني وإدارته من الجهة الأخرى.

يُلاحظ الباحث ان الدراسة السابقة تناولت تطبيق مبادئ الحوكمة فى القطاع المصرفي من خلال تحديد العناصر الأساسية لدعم التطبيق السليم للحوكمة داخل الجهاز المصرفي ، حيث يتفق معه الباحث في تطبيق مبادي الحوكمة والتي أخذها الباحث ضمن مفاهيم الحوكمة ويختلف معه في الغرض من تطبيق مفهوم الحوكمة

وهو تفعيل الرقابة وتقييم الأداء ، كما يختلف معه في الجهة محل الدراسة حيث يأخذ الباحث عينة لمصرف إسلامي في الإمارات العربية المتحدة وهو مصرف أبوظبي الإسلامي بينما نجد الدراسة السابقة قد تناولت عينة من المصارف في جمهورية مصر العربية.

الإطار النظرى للدراسة:

مفهوم الحوكمة:

تُرجم مصطلح "Corporate Governance" في بدايته إلى اللغة العربيّة بالإدارة الرشيدة أو الحازمة، وفي عام 2002م اعتمد مجمع اللغة العربيّة كلمة الحوكمة بوصفها ترجمة "Governance"، وأصبحت مستخدمة منذ ذلك الوقت في معظم التراجم والكتابات العربيّة.

ومعنى مصطلح الحوكمة ليس بالجديد على مهنة المحاسبة، فقد ارتبط ارتباطاً وثيقاً بنظام أو هيكل الرقابة الداخليّة ويعتبر الحلقة الأكثر تطوّراً من مراحل هذا النظام، إلّا أنّ البحوث والدراسات تشير إلى أنّه لا يوجد تعريف دقيق ومحدّد له باللغة العربيّة. (عطا الله وآخرون، 2008م).

فقد عرّفتها منظّمة التعاون الاقتصاديّ والتنمية O.E.C.D (Organization for Economic Co-Operation and Development) بأنّها: "العلاقات بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها ومساهمتها والأطراف ذات العلاقة بها وهي تتضمّن الهيكل الذي خلاله يتّم وضع أهداف المنشأة والأدوات التي يتّم بها تنفيذ هذه الأهداف، ويتحدّد بها أيضاً أسلوب متابعة الأداء". كما عُرّفت بأنّها: "عبارة عن حالة وعمليّة واتّجاه، كما أنّها نظام مناعة وحماية يحكم الحركة ويضبط الاتّجاه ويحمي سلامة كافة التصرّفات ونزاهة السلوكيّات داخل المنشآت، وحاجز حماية فعّال". (محمد مصطفى، 2006م).

مفهوم الحوكمة في الجهاز المصرفي :

جاء في دليل الحوكمة لدى المصارف أنّ الحوكمة هي: "مجموعة العلاقات ما بين إدارة المنشأة، ومجلس إدارتها، ومساهميها والجهات التي لها اهتمام بالمنشأة (أصحاب المصالح)، كما أنّها تبيّن الآليّة التي توضّح من خلالها أهداف المنشأة والوسائل لتحقيق تلك الأهداف ومراقبة تحقيقها، ومن ثم فإنّ الحوكمة الجيّدة هي التي توفّر لكلٍّ من المجلس والإدارة التنفيذيّة الحوافز المناسبة للوصول إلى الأهداف التي تصبّ في مصلحة المنشأة، وتسهّل إيجاد عمليّة مراقبة فاعلة، ومن ثم تساعد المنشأة على استغلال مواردها بكفاءة" (حسين أحمد، 2007م).

يرى الباحث أن الحوكمة من المنظور المصرفي تعني " تطوير الهياكل الداخلية للمصارف بما يؤدي الى تحقيق الشفافية في الأداء وتطوير مستوى الإدارة " .

عناصر الحوكمة في الجهاز المصرفي :

تتمثل أهم العناصر الأساسية في عملية الحوكمة في مجموعتين : (عبدالمطلب، 2005م).

المجموعة الأولى تشمل :

- حملة الأسهم في الشركة .
- مجلس إدارة الشركة .
- مجلس الإدارة التنفيذية للشركة .
- المراقبون والمراجعون الداخليون في الشركة .

المجموعة الثانية فتتمثل في :

- الأشخاص المودعين في الشركة .
- صندوق تأمين الودائع .
- الجانب الإعلامي .
- شركات التصنيف والتقييم الائتمائي .
- الجوانب القانونية والتنظيمية والرقابية .

مبادئ الحوكمة في المصارف :

نتيجة للتطورات السريعة في الأسواق المالية وعولمة التدفقات المالية والتقدم والتكنولوجيا والمنافسة بين المصارف والمنشات غير المصرفية, ونمو الأسواق المالية جاء التركيز والاهتمام بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات في المصارف .(IIA, 2004).

أصدرت لجنة بازل تقريراً حول دور الحوكمة في المصارف عام 1999 ثم أصدرت نسخة معدلة عن هذا التقرير عام 2005, وفي عام 2006 أصدرت لجنة بازل نسخة محدثة ومعدلة عن التقرير السابق, وأهم ما جاء في هذه النسخة المبادئ التالية: (محسن أحمد، 2005م).

1- يجب أن يكون أعضاء مجالس إدارة الشركات مؤهلين وقادرين على إدارة أعمال المصرف ومسؤولين عن أداء وسلامة الموقف المالي وايجاد إستراتيجية لعمل البنك أو قادرين على اتخاذ القرارات التصحيحية في جميع المناسبات .

2-على مجلس الإدارة مراقبة وادارة الأهداف الإستراتيجية للبنك اخذين بعين الاعتبار مصالح حملة الأسهم والمودعين ، يضاف الى ذلك مسؤوليتهم عن توفير الحماية الملائمة للعاملين الذين يعدون تقاريراً عن ممارسات غير قانونية او غير أخلاقية من أي إجراءات تأديبية مباشرة او غير مباشرة.

3-إيجاد هيكل اداري متكامل يشجع على المحاسبة وتحديد مسؤوليات مجلس الإدارة والادارة العليا والمديرين والعاملين في البنك .

4-امتلاك المسؤولين في البنك المهارات والخبرات والمعلومات الضرورية والمهمة لإدارة البنك وفق السياسات والتوجهات الموضوعه من قبل مجلس الإدارة .

5-استقلالية مراقبي الحسابات والرقابة الداخلية باعتبارهما جوهر الحوكمة في البنك, لان المراجعة والرقابة الفعالة الداخلية والخارجية مهمة جداً لسلامة البنك في الأجل الطويل. كما يجب على مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك من ان تكون القوائم المالية تمثل الموقف المالي للبنك في جميع جوانبه .

6-تطابق سياسات الأجور والمكافآت مع اهداف إستراتيجية البنك في الأجل الطويل .

7-مبدأ الشفافية مهم وضروري للحوكمة السليمة كما يعتبر الإفصاح العام ضروريا للبنوك المسجلة في البورصة لتحقيق الانضباط في السوق ويجب ان يكون الإفصاح في الوقت المناسب ومن خلال موقع البنك على الانترنت وفي التقارير الدولية .

8-على مجلس الإدارة والإدارة العليا هيكلة عمليات البنك والبيئة التشريعية التي يعمل من خلالها.

مما نُكر يرى الباحث أن أهمية مبادئ الحوكمة تكمن في تعزيز وادخال ثقافة الحوكمة في المؤسسات المالية و لبنوك كمفهوم من ضمن المفاهيم الثقافية السائدة لدى مسئولي و مدراء الائتمان يعتبر أمراً ضرورياً باتجاه

تدعيم و تعزيز مكانة البنوك في الاقتصاد و ضمان تجنب مختلف المخاطر بما فيها المخاطر المالية، إن الحوكمة هي درهم الوقاية الذي يقي البنوك من قنطار علاج.

أثأر تطبيق الحوكمة في المصارف :

لا شك أن تطبيق المصارف للحوكمة بشكل جيد سيؤدي إلى نتائج ايجابية متعددة ومختلفة, وفيما يلي أهم هذه الايجابيات :(عطا الله، 2005م).

1-زيادة فرص التمويل لدى المصرف .

2-انخفاض تكاليف الاستثمار الذي يقوم به المصرف .

3-تشجع الحوكمة على استقرار سوق المال .

4-العمل على محاربة الفساد بكل صوره .

5-عند التزام المصارف بتطبيق معايير الحوكمة يسهم في تشجيعها للشركات التي تقترض منها، بتطبيق هذه القواعد والتي من أهمها الإفصاح والشفافية والإدارة الرشيدة .

يرى الباحث أن تطبيق المصارف لمبادئ الحوكمة يؤدي الى انخفاض درجة المخاطر، كما يؤدى تطبيق المصارف للحوكمة الى نتائج إيجابية متعددة أهمها زيادة فرص التمويل وانخفاض تكلفة الاستثمار واستقرار سوق المال ، والحد من الفساد ، كما أن التزام البنوك بتطبيق معايير الحوكمة يسهم فى تشجيعها للشركات التى تقترض منها بتطبيق هذه القواعد والتي من أهمها الإفصاح والشفافية والإدارة الرشيدة ويؤدى تطبيق الشركات لمبادئ الحوكمة الى انخفاض درجة المخاطر عند تعاملها مع البنوك والإقلال من التعثر .

لجان الحوكمة في المصارف ودورها في تفعيل الرقابة:

تفضل مجالس إدارات بعض المصارف في عدد من الدول تأسيس لجان متخصصة لتطبيق آلية الحوكمة الأمر الذي يكون له مردود جيد في تفعيل عملية الرقابة، حيث تتمثل هذه اللجان في الآتي: (سندس سعدي، 2006م).

أ/ لجنة إدارة المخاطر :

تتولى الإشراف على أنشطة الإدارة العليا فيما يتعلق بإدارة المخاطر المتعلقة بالائتمان والسوق والسيولة وغير ذلك من أنواع المخاطر المختلفة ويتطلب ذلك الدور أن تتلقى اللجنة بصفة دورية معلومات من الإدارة العليا عن أنشطة إدارة المخاطر.

ب/ لجنة المراجعة:

تتولى الإشراف على مراقبي البنك سواء الداخليين أو الخارجيين، حيث تكون لها سلطة الموافقة على تعيينهم أو الاستغناء عنهم، والموافقة على نطاق المراجعة ودوريتها وكذلك استلام التقارير المرفوعة منهم، وأيضاً التحقق من أن إدارة البنك تقوم باتخاذ إجراءات تصحيحية ملائمة في حينها لمواجهة ضعف الرقابة أو الإخلال بتطبيق السياسات والقوانين واللوائح وغيرها من المشكلات التي يحددها المراقبون ولتعزيز إستقلالية هذه اللجنة ينبغي أن تتضمن أعضاء من خارج البنك على أن تكون لهم خبرة مصرفية أو مالية (محمد سليمان، 2008م).

ج/ لجنة المكافآت:

تتولي الإشراف على مكافآت الإدارة العليا والمستويات الإدارية الأخرى، وضمان أن تتفق هذه المكافآت مع أنظمة البنك وأهدافه و إستراتيجيته .

د/ لجنة الترشيحات:

تقوم بتقييم كفاءة المجلس وإدارة عملية تجديد أو استبدال أعضاء مجلس الإدارة.

أثر تطبيق قواعد الحوكمة في المصارف على تقييم الأداء:

إطار CAMEL : يعتبر إطار CAMEL واحد من المعايير المهمة التي تجسد جوانب من تطبيق قواعد الحوكمة في القطاع المصرفي، حيث يغطي جوانب مالية في قياس السلامة المصرفية ويقيس بعض النواحي الإدارية والتي تساعد في تقييم الأداء.

تتكون كلمة CAMEL من الأحرف الأولى للمؤشرات التي يستخدمها هذا الإطار كمعيار لقياس السلامة المصرفية كما يلي : (طارق عبد العال، 2005م)

1/ مؤشر كفاية رأس المال Capital Adequacy Indicator

2/ مؤشر جودة الأصول Asset Quality indicator

3/ مؤشر كفاءة الإدارة Management soundness indicator

4/ مؤشر كفاءة الربحية والموارد Earning and profit indicator

5/ مؤشر كفاية السيولة Liquidity Adequacy indicator

للوقوف على أهمية مؤشرات إطار CAMEL لا بد من قراءة دور كل مؤشر من تلك المؤشرات التي يستخدمها هذا الإطار في المساعدة على تقييم الأوضاع الإدارية والمالية والمصرفية :

1/ مؤشر كفاية رأس المال Capital Adequacy indicator

إن كفاية رأس المال المصرف وملاءته المالية تحققان له المناعة ضد مخاطر الصدمات المالية المرتبطة بالتطورات السالبة في بيئة الاقتصاد الكلي والتقلبات في أسعار الصرف وأسعار الفائدة والمخاطر الائتمانية إلى جانب المخاطر الخارجية والتي قد تنشأ من التطورات في الأسواق الخارجية. إن قياس كفاية رأس المال والوقوف إلى حقيقة الموقف المالي للمؤسسات المالية اكتسب أهمية كبرى في الآونة الأخيرة على المستوى الدولي للأسباب الآتية:

أ/ تتيح نتائج القياس مؤشرات قيمة للسلطات الرقابية والإدارات الداخلية للوقوف الى حقيقة كفاية رأس المال ، والتي تعتبر عاملاً محورياً في تحقيق السلامة المصرفية .

ب/ تعطي نتيجة القياس مؤشراً هاماً للمخاطر المحتملة التي قد تتعرض لها المصارف ، مما يساعد السلطات والإدارات الداخلية على اتخاذ التحوطات اللازمة مبكراً كالإجراءات المتعلقة لرفع رأس المال.

ج/ قد تكشف النتائج الحاجة الى إعادة النظر في أسس الضوابط الاحترازية المطبقة ، إلى جانب إعادة النظر في نظم وأُطر الرقابة الداخلية للمصارف بما في ذلك الهياكل الإدارية.

تجدر الإشارة الى أن المؤشر المتعارف عليه لكفاية رأس المال دولياً هو 10 –12% وإن لجنة بازل حددت الحد الأدنى للمتوسط المرجح للأصول ب 8% ومن المتوقع أن ترفع هذه النسبة الى 12 –15% في بازل رقم (ii) .

2/ مؤشر جودة الأصول Asset Quality Indicator

هذا المؤشر مرتبط بملاءة وكفاية رأس المال إلى جانب مؤشر كفاءة الإدارة وقدرتها على تقييم مخاطر الائتمان كما تعتمد على الأوضاع في محافظ الديون . لذا فان هذا المؤشر يضيف بعداً آخر لكفاية رأس المال أي أن

هذا المؤشر قد يوضح أن رأس المال لا تنقصه الكفاية المالية فحسب بل أن مكونات الأصول ضعيفة ولا يعتمد عليها مما يكشف ضعف الوضع المالي . ان جودة الأصول تعتمد على المجالات التي توظف فيها موارد وأصول المصرف، كما تعتمد أيضاً على قدرة إدارة المصرف على هندسة مشروعات القروض وتقييم مخاطر الائتمان وعلى الكفاءة في إدارة محفظة الديون اذ أن أكبر خطر على جودة الأصول هو تنامي حجم الديون المتعثرة الناتج عن ضعف كفاءة الإدارة في هندسة مشروعات القروض وتقييم مخاطر الإئتمان إلى جانب تركيز الائتمان خاصة بالنسبة للجهات ذات العلاقة والأطراف المؤثرة داخل المصرف مثل أعضاء مجلس الإدارة وكوادر الإدارة التنفيذية والجهات ذات الصلة بهم.

3/ مؤشر كفاءة الإدارة (تفعيل الرقابة) Management soundness indicator

تعتمد جودة أداء المؤسسة المالية في كل نشاطاتها على كفاءة الإدارة، هذا وان ضعف كفاءة الإدارة يمكن أن يؤدي الى خلق الصعوبات التي تواجه كفاية رأس المال وتآكل وتدهور جودة الأصول وتراجع ربحية المؤسسة . إلى جانب العوامل الأخرى التي تؤثر على أداء المؤسسة فتنعكس آثارها على مؤشر كفاءة المؤسسة المالية. هنالك جوانب كثيرة في أداء المؤسسة المالية تشير الى ضعف الأداء الإداري للمؤسسة ، أهمها حجم الأرباح والذي يعتمد على قدرة المؤسسة على تحقيق موارد مالية الى جانب قدرتها على التحكم على الانفاق دون التأثير السلبي على أداء المؤسسة كما يشير موقف جودة الأصول في محفظة الديون والمخاطر الائتمانية التي تواجه المصرف من وقت لآخر إلى ضعف كفاءة الإدارة.

تيضح من خلال تجارب الدول التي واجهت أزمات مالية أن معظم حالات الفشل يُعزى إلى ضعف الإدارة . لذا فإن السلطات الرقابية تولي اهتماماً خاصاً في سياساتها الرقابية بكفاءة الإدارات الداخلية للمصارف وفعالية الحكم المؤسسي بها، إذ تعتبر كفاءة الرقابة الداخلية والحكم المؤسسي صمام الأمان للسلامة المصرفية، وأهم متطلبات الإدارة السليمة للمصارف؛ كفاءة مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والتي تعتمد بدورها على مواصفات وظيفية وشخصية، وقدرات إدارية ومعرفية fit and proper أي المؤهلات الإدارية العالية والقدرة على إدارة المصرف بصورة سليمة الى جانب تمتع أعضاء مجلس الإدارة وإدارة المصرف بالاستقامة والنزاهة .

4/ مؤشر كفاءة الإيرادات والربحية Earning And Profit Indicator

يُعبر مؤشر الإيرادات والربحية عن كفاءة أداء الإدارة وقدرتها على توظيف الأُصول توظيفاً سليماً ومثمراً كما تم توضحيه من قبل، اذ تعتمد إيرادات المؤسسة على عائدات توظيف الاصول ورأس المال والاحتياطيات المحققة والقدرة على استخدامها في المدى المتوسط والطويل، إذ يصعب على المؤسسة تجنب مخاطر الأزمات المالية التي تتعرض لها ما لم تضمن استدامة الربحية المناسبة خلال فترة مناسبة، كما أن بناء الاحتياطيات وتجنيب جزء من الأرباح المحققة الى حساب الاحتياطيات لدعم الكفاية المالية والتحوط لأية تطورات سالبة قد تطرأ على الاصول يعتبر أمراً هاماً لتحقيق السلامة المالية.

كما تعتمد قدرة المؤسسة على توليد الأرباح على الكفاءة في توظيف الموارد في الاتفاق بحكمه هذا ولن نسبة الأرباح المقبولة عالمياً تتراوح بين 45% – 55%).

5/ مؤشر كفاية السيولة Liquidity Adequacy Indicator

يُستخدم هذا المؤشر للتأكد من أن السيولة لدى المؤسسة المالية في وقت معين في حدود 40% من جملة الموارد المتاحة والقابلة لعمليات التمويل والتي تتكون من رأس المال والاحتياطيات والودائع والاقتراض المتاح من المصرف المركزي والتمويل بين المصارف Inter Banking borrowing.

إن تدني مستوى السيولة في المصرف عن الحد الأدنى المتعارف على 35% -40% يشير الى إمكانية تعرض المصرف الى أزمة نقص السيولة فيتعرض المصرف الى تراجع ثقة السوق فيه وقد يؤدي تراجع الثقة إلى المضاربات على المصرف وسحب الودائع فيتفاقم وضع المصرف وقد يفضي به الى الانهيار اذا لم تتدارك الإدارة الأمر بالسرعة والحزم المطلوبين، أما في حالة تجاوز موقف السيولة الحد الأقصى المتعارف علي 40% فان ذلك يشير الى عدم قدرة المصرف على استغلال الموارد المالية المتاحة لديه، وعليه فأنه في حالتي تجاوز المؤشر للحدود المتعارف عليها (35-40%) كمستوى مناسب فإن ذلك يُشير الى ضعف كفاءة الإدارة في توظيف الموارد أو الى وجود بعض المعوقات في مؤشرات الاقتصاد الكلي أو السياسات النقدية والتمويلية التي يُصدرها المصرف المركزي والتي تحد من قدرة الإدارة في التوسع في الائتمان، أو إجبارها على توظيف موارد أكثر في قطاعات ذات أسبقية خاصة عندما تقرر السلطات النقدية سقوفات ائتمانية لتلك القطاعات.(منير ابراهيم، 2007م).

دور السلطات الرقابية في المصرف:

يجب أن تكون السلطات الرقابية على دراية تامة بأهمية الحوكمة وتأثيرها على أداء المؤسسة، ويجب أن نتوقع قيام المصرف بعمل هياكل تنظيمية تتضمن مستويات ملائمة من الرقابة، كما يجب ان تقوم السلطات الرقابية بالتأكد من أن مجالس الإدارة والإدارة العليا في المؤسسات المصرفية قادرين على القيام بواجباتهم ومسؤولياتهم كما ينبغي، وبما أن مجلس إدارة المصرف والإدارة العليا به يُعدوا مسئولين بصفة أساسية عن أداء المصرف، فإن السلطات الرقابية يجب أن تقوم بالمراجعة عليهم للتأكد من أن المصرف يُدار بطريقة ملائمة، وتوجيه انتباه الإدارة لأي مشاكل قد تتكشف أثناء عملية الرقابة ، كما ينبغي على السلطات الرقابية أن تضع مجلس الإدارة موضع المحاسبة، وأن تطالب باتخاذ إجراءات تصحيحية في الوقت المناسب وذلك في حالة تعرض البنك لمخاطر لا يمكن قياسها أو السيطرة عليها. (محمد سليمان، 2009م).

مما سبق يتضح أن المسؤولية الأساسية للتطبيق السليم للحوكمة في الجهاز المصرفي تقع على عاتق مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك.

ثالثاً: دراسة الحالة:

نبذة تعريفية عن مصرف أبوظبي الإسلامي:

تأسس مصرف أبو ظبي الإسلامي في الثالث 13 محرم سنة 1418 هـ الموافق 20 مايو سنة 1997 ميلادية كشركة مساهمة عامة، وقد بدأ المصرف بتوفير مجموعة من الخدمات والمنتجات المصرفية ذات المستوى الرفيع، كخدمات التمويل وخدمات الحسابات المصرفية المختلفة منذ 11 رجب سنة 1419 هـ الموافق 11 نوفمبر سنة 1998. وقد تم افتتاح المصرف رسمياً (التقارير المالية الموحدة لمصرف أبوظبي الإسلامي، 2012م – 2013م) ، بلغ رأس مال المصرف المصرح به والمكتتب فيه مليار درهم إماراتي أي ما يعادل273 مليون دولار أمريكي موزعا على 100 مليون سهم بقيمة أسمية قدرها 10

دراهم للسهم الواحد، وجميعها أسهم عادية (التقارير المالية الموحدة لمصرف أبوظبي الإسلامي، 2012م – 2013م).

اتجاهات مصرف أبوظبي نحو تطبيق آلية الحوكمة:

إن حوكمة الشركات مسألة ذات أهمية حيوية وتعتبر جزءاً أساسياً من ثقافة ومنهج أعمال مصرف أبوظبي الإسلامي ومجموعة شركاته الفرعية ، والمجموعة ملتزمة بتطبيق أفضل الممارسات العالمية المتعلقة بالحوكمة والشفافية، مما يعزز الإدارة وتجنب المخاطر، فضلاً عن رفع مستويات تدقيق الحسابات والمساءلة تجاه الامتثال للأنظمة والقوانين. (التقارير المالية الموحدة لمصرف أبوظبي الإسلامي، 2012م – 2013م).

يركز الالتزام بحوكمة الشركات على ثقافة وممارسة الأعمال في مصرف أبوظبي الإسلامي ومجموعة شركاته . فالمصرف يسعى لأن يكون رائداً إقليمياً في ذلك المجال، عبر التطبيق المتواصل للممارسات العالمية الخاصة بالحوكمة والشفافية والمعايير الأخلاقية، وتعزيز الإدارة وتفادي المخاطر وتعزيز أرقى مستويات تدقيق الحسابات والمساءلة تجاه الالتزام بالأنظمة والقوانين.

إن رؤية مصرف أبوظبي الإسلامي هو أن يكون" مجموعة مالية رائدة ."ولتحقيق تلك الرؤية، فإن المصرف يلتزم بالقيم المؤسساتية التالية. :(التقارير المالية الموحدة لمصرف أبوظبي الإسلامي، 2012م – 2013م).

- اليسر والإتقان ميزتنا .
- الوضوح والشفافية أسلوبنا.
- المنفعة المشتركة هدفنا .
- كرم الضيافة والسماحة خلقنا .
- قيم الشريعة هدينا .

إن تطبيق تلك القيم يتم عبر مجموعة من مبادئ حوكمة الشركات والمعايير والسياسات المقبولة عالمياً.

تقرير حوكمة الشركات لمصرف أبوظبي الإسلامي للعام 2013م:

للتعرف على الإتجاهات الحديثة في تطبيق آلية الحوكمة بمصرف أبوظبي الإسلامي ودورها في تفعيل الرقابة وتقييم الأداء، لجأ الباحث إلى أُسلوب البيانات الكمية وذلك من خلال دراسة تحليل تقرير حوكمة الشركات للعام 2013م لمصرف أبوظبي الإسلامي على النحو التالي: (التقارير المالية الموحدة لمصرف أبوظبي الإسلامي، 2012م – 2013م).

لجان الحوكمة في مصرف أبوظبي الإسلامي:

مجلس الإدارة(المجلس):

يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية النهائية عن نجاح المصرف وعن توفير القيمة الأفضل بطريقة مستدامة للمساهمين، وذلك ضمن إطار من الضوابط الفعالة .وهو بالتالي مسؤول عن الإشراف على إدارة شؤون أعمال المصرف، كما تهتم القيادة بتطوير وتطبيق رؤية المجموعة وأهدافها، سواء في الإمارات العربية المتحدة وحيثما تتوسع المجموعة في الخارج .

لجان المجلس:

يؤدي مجلس الإدارة واجباته إما بصورة مباشرة أو عبر لجان المجلس، والمكونة من 6 لجان على النحو التالي: (التقارير المالية الموحدة لمصرف أبوظبي الإسلامي، 2012م – 2013م).

1/ لجنة استراتيجية المجموعة:

تتولى هذه اللجنة توجيه الإدارة التنفيذية للمصرف بشأن تنفيذ الأهداف الاستراتيجية للمجموعة واستراتيجية الأعمال، وتنفذ مراجعات دورية حول إنجاز تلك الأهداف وتتخذ القرارات التصحيحية حيثما تدعو الحاجة لذلك . وإضافة إلى هذا، تعمل هذه اللجنة كصلة وصل بين مجلس الإدارة والإدارة العليا بالنسبة لقضايا الأعمال.

2/ لجنة التدقيق للمجموعة:

تساعد هذه اللجنة المجلس على تولي مسؤولياته بخصوص مراجعة الحسابات واعداد التقرير المالي.

3/ لجنة الحوكمة وسياسة المخاطر للمجموعة:

تساعد هذه اللجنة المجلس على تولي مسؤولياته الرقابية بخصوص الأمور التالية:

أ.مراجعة محفظة مخاطر المجموعة مع الأخذ بعين الاعتبار المتطلبات الخاصة بإدارة مخاطر المشاريع، وتقديم التوصيات لموازنة محفظة مخاطر المصرف بما ينسجم مع الشروط التنظيمية المعمول بها وقياس محفظة المخاطر بالنسبة للمصرف تماشياً مع المتطلبات القانونية المطبقة واعتبارات التقييم واستراتيجية الأعمال.

ب.مساعدة المجلس في الإشراف على مواجهة المصرف للمخاطر المحتملة عبر إقرار وتطبيق سياسات ومعايير مخاطر المجموعة.

ج.مراجعة أطر الحوكمة واستراتيجية المخاطر الخاصة بالمجموعة والتوصية بها للمجلس بما يتماشى مع نمو ومتطلبات أعمال المجموعة.

4/ لجنة إقرار المخاطر والاستثمار للمجموعة:

تقوم هذه اللجنة بدراسة المخاطر المحتملة للمصرف والموافقة على مدى تعرض المصرف للمخاطر، وكذلك دراسة واقرار التعاملات كبيرة القيمة وقضايا الإنفاقات الرأسمالية الكبرى. وعلاوة على ذلك، تكون هذه اللجنة مسؤولة عن مراقبة نوعية وأحكام محفظة التمويلات. ولا يأتي ضمن إطار مسؤوليات المجموعة الموافقة على أي سياسات أو معايير تتعلق بالمخاطر.

5/ لجنة المكافآت للمجموعة:

تساعد هذه اللجنة المجلس على تولي مسؤولياته الرقابية في الأمور التالية الخاصة بالمجموعة:

أ.مراجعة معايير اختيار وعدد ومراكز المسؤولين التنفيذيين والموظفين الذين يحتاجهم المصرف، والموافقة على الحجم الإجمالي للطاقة البشرية في المصرف بناء على التقارير المرفوعة من الرئيس التنفيذي، مع الأخذ بعين الاعتبار مشورة مؤسسة استشارية مستقلة ومعترف بها.

ب.المراجعة السنوية لسياسة الامتيازات والمزايا والحوافز والرواتب الخاصة بجميع موظفي المصرف، بما في ذلك الشركات الفرعية والأطراف المرتبطة سواء كانت مصرفية أم غير مصرفية، كما يقدمها الرئيس التنفيذي، مع الأخذ بعين الاعتبار مشورة مؤسسة استشارية مستقلة ومعترف بها.

6/ لجنة الترشيحات للمجموعة:

تساعد هذه اللجنة المجلس في تولي مسؤولياته الرقابية بخصوص ما يلي:

أ. تحديد وتسمية المرشحين للتعيين في المجلس ورفعها للمجلس للموافقة عليها.

ب.تقديم التوصية بشأن من يخلف أعضاء المجلس عند انتهاء عضويتهم.

ج.تقديم الرأي حول تجديد مدة العضوية لأعضاء المجلس غير التنفيذيين.

د. المساعدة في اختيار أعضاء لجان المجلس بالتشاور مع رئيس المجلس ورؤساء تلك اللجان.

هـ. التوجيه في الأمور المتعلقة باستمرارية العضوية لأي عضو في اي وقت.

و. تقديم التوصية بشأن التعيين وإعادة التعيين في مجالس إدارة الشركات الفرعية والشركات المرتبطة والخاضعة لسيطرة المصرف.

ز. ضمان استقلالية المدراء المستقلين وأي خبير مختص ومؤهل يعين في لجان المجلس الفرعية.

ح. المراجعة الدورية للهيكل والحجم والتكوين المطلوبين من المجلس، بما في ذلك المهارات والمعرفة والخبرة، وتقديم التوصيات بشأن أي تغييرات. (التقارير المالية الموحدة لمصرف أبوظبي الإسلامي، 2012م – 2013م).

إختبار فرضيات الدراسة:

لإختبار فرضيات الدراسة تم الإستناد الى التقارير المالية الموحدة لمصرف أبوظبي الإسلامي للأعوام (2012م – 2013م) وذلك بالتعرف على مؤشرات (كفاية رأس المال، جودة الأصول، كفاية السيولة، كفاءة الإيرادات والربحية وأخيراً كفاءة الإدارة):

الفرضية الأولى: توجد علاقة بين تطبيق الحوكمة بمصرف أبوظبي الإسلامي وعملية تفعيل الرقابة:

للتعرف على أثر تطبيق الحوكمة في مصرف أبوظبي الإسلامي ودورها في تفعيل الرقابة وتقييم الأداء سوف يتم الإستناد الي مدى تطبيق معيار إطار CAMEL والذي يجسد جوانب من تطبيق قواعد الحوكمة في القطاع المصرفي، حيث يغطي جوانب مالية في قياس السلامة المصرفية ويقيس بعض النواحي الإدارية والتي تساعد في تفعيل الرقابة وتقييم الأداء ، وسوف يتم عمل مقارنة لمؤشرات هذا الإطار وذلك من البيانات المالية الموحدة لمصرف أبوظبي الإسلامي للأعوام 2012م – 2013م على النحو التالي: (البيانات المالية الموحدة لمصرف أبوظبي الإسلامي، 20012م – 2013م).

نظام الرقابة الداخلية بمصرف أبوظبي الإسلامي:

تجدر الإشارة إلى أن مجلس ادارة البنك هو المسؤول عن نظام الرقابة الداخلية للمصرف .ويتوجب عليه أن يتأكد أن الإدارة تمتلك نظام مراقبة داخلية يوفر عمليات فعالة وكفؤة، ورقابة مالية داخلية وامتثالاً للقوانين والأنظمة. ويتوجب على المجلس أيضاً أن يتأكد أن الرقابة الداخلية تقوم بتقييم وإدارة المخاطر والحد منها حيثما تدعو الحاجة.

إن نظام الرقابة الداخلية مصمم لإدارة مخاطر الفشل في تحقيق أهداف الأعمال، لا لإزالتها، ويمكنه أن يوفر ضماناً معقولاً، وليس قطعياً، ضد مخاطر الاستثمارات المادية والاحتيال أو الخسائر .لقد طور المصرف عبر التدريب وإدارة المعايير والإجراءات بيئة رقابية بناءة ومنظمة يدرك فيها جميع الموظفين أدوارهم وواجباتهم.

يتضمن نظام الرقابة الداخلية لمصرف أبوظبي الإسلامي الآتي : (التقارير المالية الموحدة لمصرف أبوظبي الإسلامي، 2012م – 2013م).

- هيكلاً تنظيمياً بصلاحيات محددة بوضوح وآليات لرفع التقارير لمستويات الإدارة العليا وللمجلس.
- إدارة مخاطر ذات مسؤولية تضمن تحديد وتقييم وإدارة المخاطر للمصرف بأجمله.
- مجموعة من السياسات والإرشادات المتعلقة بإدارة مخاطر الائتمان والأصول والالتزامات، والامتثال وإدارة مخاطر العمليات والتخطيط لاستمرارية الأعمال.

- نظاماً لجميع وحدات الأعمال في المجموعة يختص بإعداد تقارير الميزانية السنوية والأمور المالية الشهرية، وهو يسمح بتحقيق التقدم إزاء الخطط التي يتوجب مراقبتها والتوجهات التي يجب تقييمها والتفاوتات التي ينبغي التصرف تجاهها.

- مهمة تدقيق داخلي لتقييم فعالية وكفاءة الحوكمة والمخاطر وأنظمة الرقابة، ومراجعة امتثال الإدارة للسياسات والإجراءات.

- تتم مراجعة فعالية نظام الرقابة الداخلي في المصرف بانتظام من قبل المجلس ولجنة التدقيق، التي تتلقى تقارير منتظمة حول المخاطر الكبيرة التي تواجه الأعمال وكيفية السيطرة عليها .وتوفر الملاحظة رقم 43 في البيانات المالية مزيداً من التفاصيل حول معالجة المصرف لإدارة المخاطر .وقد تلقى المجلس عدداً من التقارير من المدققين الداخليين ولجنة تدقيق المجموعة خلال السنة المذكورة، كما تلقى تأكيدات بأن الإدارة قد قامت، أو أنها تقوم، بما يلزم لعلاج أي قصور أو ضعف تم تحديده في تلك التقارير.

- وفضلاً عن ذلك، يقدم مدققو الحسابات الخارجيون للجنة تدقيق حسابات المجموعة سلسلة من التقارير التي تتضمن تفاصيل عن أي أمور رقابية داخلية ذات أهمية جرى تحديدها. ويخضع نظام الضوابط الرقابية للمجموعة لإشراف منتظم من قبل المصرف المركزي للإمارات العربية المتحدة.

يستنتج الباحث من التحليل أعلاه والمستخرجة من التقارير المالية الموحدة لمصرف أبوظبي الإسلامي للأعوام (2012م – 2013م) بأن المصرف يطبق قواعد الحوكمة وأن فرضية الدراسة والتي تنص على أنه **(توجد علاقة بين تطبيق الحوكمة بمصرف أبوظبي الإسلامي وعملية تفعيل الرقابة)** قد تحققت.

الفرضية الثانية: توجد علاقة بين تطبيق الحوكمة بمصرف أبوظبي الإسلامي وعملية تقييم الأداء:

للتعرف على العلاقة بين تطبيق الحوكمة بمصرف أبوظبي الإسلامي وعملية تقييم الأداء سوف يتم دراسة وتحليل المؤشرات التالية بالقوائم المالية للمصرف:

أ/ مؤشر كفاية رأس المال:

بلغ اجمالي حقوق المساهمين (رأس المال) في مصرف أبوظبي الإسلامي للأعوام(2012م – 2013م) على التوالي: مبلغ (12,651,882 – 13,073,892) بمعدل نمو 3%، أما نسبة مؤشر كفاية رأس المال للعام 2012م بلغت 21.4% وفي عام 2013م بلغت 16.9%، وتم استخراج هذه النسب بقسمة اجمالي حقوق المساهمين على اجمالي الموجودات، وحسب مؤشر نسبة كفاية رأس المال المتعارف عليه دولياً مابين 10 – 12% يستنتج الباحث بأن نسبة مؤشر كفاية رأس المال تعتبر جيدة للأعوام (2012م – 2013م) على التوالي لمصرف أبوظبي الإسلامي. (اعداد الباحث من التقارير المالية الموحدة لمصرف أبوظبي الإسلامي، 2012م – 2013م).

ب/ مؤشر جودة الأصول:

بلغ اجمالي الموجودات (الأصول) في مصرف أبوظبي الإسلامي للأعوام(2012م – 2013م) على التوالي: مبلغ (86,083,751 – 103,160,486) بمعدل نمو 16%، أما نسبة مؤشر جودة الأصول للعام 2012م بلغت 13% وفي عام 2013م بلغت 21%، وتم استخراج هذه النسب بقسمة الأصول المتداولة على إجمالي الأصول، وحسب الحد الأدنى للمتوسط المرجح للأُصول بنسبة 8% في تقرير (بازل) يستنتج الباحث بأن نسبة

مؤشر جودة الأُصول تعتبر جيدة للأعوام (2012م – 2013م) على التوالي لمصرف أبوظبي الإسلامي. (التقارير المالية الموحدة لمصرف أبوظبي الإسلامي، 2012م – 2013م).

ج/ مؤشر كفاية السيولة:

يحتفظ المصرف بمحفظة أصول متنوعة يمكن تسييلها بسهولة في حال مواجهة مشاكل في التدفقات النقدية .كما يتمتع المصرف بموافقات ائتمان يمكنه استخدامها ليتمكن من الوفاء بالتزامات السيولة .بالإضافة إلى ذلك، يمتلك المصرف ودائع إلزامية مع المصرف المركزي .يتم تقييم وضع السيولة وإدارته باستخدام عدة طرق، مع الأخذ بالاعتبار العوامل الضاغطة المتعلقة بالأسواق عامة وبالمصرف خاصة. (التقارير المالية الموحدة لمصرف أبوظبي الإسلامي، 2012م – 2013م).

على ضوء ذلك بلغت الموجودات للأعوام (2012م – 2013م) على التوالي: مبلغ (86,083,751 – 103,160,486)، أما المطلوبات للأعوام (2012م – 2013م) على التوالي: فقد بلغت مبلغ (90.469.581 – 74.673.920)، حيث يستنتج الباحث من خلال هذه الأرقام بأن المصرف لديه أصول يمكن تحويلها إلى سيولة لمواجهة كل مطلوباته. (التقارير المالية الموحدة لمصرف أبوظبي الإسلامي، 2012م – 2013م).

د/ مؤشر كفاءة الإيرادات والربحية:

بلغ إجمالي الإيرادات في مصرف أبوظبي الإسلامي للأعوام (2012م – 2013م) على التوالي مبلغ(3,565,616 – 3,931,325) بمعدل نمو 10.3% في العام 2013م، أما صافي الأرباح للأعوام (2012م – 2013م) على التوالي فقد بلغت مبلغ (1,201,232 – 1,452,246) بمعدل نمو 20.7% في العام 2013م، ومن خلال هذه الأرقام يستنتج الباحث بأن هناك تنوع لمصادر الإيرادات داخل المصرف مثل (المرابحة – الإجارة – المشاركة – المضاربة – الصكوك – بيع الممتلكات) وهذا بدوره ساهم في تحقيق ربحية جيدة للمصرف خلال العامين على التوالي. (التقارير المالية الموحدة لمصرف أبوظبي الإسلامي، 2012م – 2013م).

هـ/ مؤشر كفاءة الإدارة:

مما ذُكر يرى الباحث بأن إدارة مصرف أبوظبي الإسلامي استطاعت أن تحقق مؤشرات مرتفعة في كفاية رأس المال وجودة الأصول وكفاية السيولة بالإضافة الى كفاءة الإيرادات والربحية وقد جاء هذا الارتفاع كنتيجة للأداء القوي الذي حققته أعمال المصرف الرئيسية، حيث شهدت كل من نشاطات التمويل والودائع ارتفاعاً بوتيرة متسارعة، وواصل المصرف تفوقه على منافسيه من حيث نوعية وجودة الخدمات التي يقدمها، وباقة المنتجات التي يوفرها لعملائه، فضلاً عن تعدد السبل التي يتمكن العملاء من خلالها من إنجاز أعمالهم المصرفية مع المصرف، مما أدى إلى تعزيز قاعدة عملائه، وتسهيل عملية الوصول إلى شرائح جديدة من العملاء. (التقارير المالية الموحدة لمصرف أبوظبي الإسلامي، 2012م – 2013م).

يستنتج الباحث من المؤشرات أعلاه والمستخرجة من التقارير المالية الموحدة لمصرف أبوظبي الإسلامي للأعوام (2012م – 2013م) بأن المصرف يطبق قواعد الحوكمة وأن فرضية الدراسة والتي تنص على أنه(توجد علاقة بين تطبيق الحوكمة بمصرف أبوظبي الإسلامي وعملية تقييم الأداء) قد تحققت.

النتائج:

1. تطبيق مبادئ الحوكمة في مصرف أبوظبي الإسلامي يقود إلى ضمان سلامة تقويم الأداء المالي.

2.إن نظام الرقابة الداخلية ولجان المراجعة داخل مصرف أبوظبي الإسلامي تلعب دوراً كبيراً في تفعيل أسلوب الحوكمة.

3. تؤكد القوانين والمعايير الصادرة حول الحوكمة على الدور المهم الذي تلعبه لجنة المراجعة والمراجعة الداخلية كآليات للحوكمة.

4. أن تطبيق مبادئ الحوكمة يعزز من مصداقية البيانات المالية والمركز المالي للمصرف وبالتالي يفتح آفاق أوسع في التعامل من قبل الأطراف الخارجية.

5. بالنظر إلى مبادئ الحوكمة يتبين أنه لا يوجد أُسلوب موحد لها وذلك لإختلاف هياكل الملكية بين المؤسسات وتبعاً للبيئة المحيطة بكل مؤسسة و القوانين والأنظمة التي تحكم العمل في كل نشاط.

6. ان حوكمة الشركات الجيدة تساعد على جذب الإستثمارات سواء الأجنبية أو المحلية وتساعد على الحد من هروب رؤوس الاموال ومكافحة الفساد .

التوصيات:

1. ضرورة تفعيل استخدام معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن (AAOIFI) لتحقيق درجة أكبر من الشفافية على المستوى العالمي في إطار المساءلة.

2. يجب العمل على تعزيز ضمان نزاهة واستقلالية وموضوعية مراجعي الحسابات من خلال الدور الإشرافي الذين يقومون به.

3. يجب على مصرف أبوظبي الإسلامي أن يعزز مجهوداته من أجل المحافظة على استمراره في تطبيق مبادئ الحوكمة حسب توجيهات البنك المركزي.

4. الاهتمام بتدريب العاملين في الجهاز المصرفي في كافة المستويات وذلك في الجوانب المالية والإدارية وتعريفهم بالمستجدات وذلك من أجل تقييم الأداء وتطوير .

5. إلزام كافة أجهزة الدولة بتحديد متطلبات الحوكمة والسعي لتطبيقه والعمل بموجبه.

6. الالتزام بتطبيق الجوانب الفكرية لحوكمة الشركات ينعكس بشكل جيد على اداء المصارف والوحدات الاقتصادية المالية والنقدية .

7. على الباحثين والأكاديميين والمنظمات المهنية الاهتمام بصورة اكبر بموضوع الحوكمة للوصول إلى إرساء مبادئ الحوكمة بشكل سليم في الوطن العربي وذلك من خلال عقد الندوات والمؤتمرات واللقاءات .

المراجع :

1. عبد المطلب عبد الحميد،(2005م) ، العولمة واقتصاديات البنوك، القاهرة، الدار الجامعية.

2. عطا الله وارد خليل، محمد عبد الفتاح العسماوي، (2008م) ، الحوكمة المؤسسية، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، القاهرة.

3. طارق عبد العال حماد، (2005م) ، حوكمة الشركات "المفاهيم، المبادئ التجارية، تطبيقات الحوكمة في المصارف"، الدار الجامعية، القاهرة.

4. محسن أحمد الخضيري، (2005م) ،حوكمة الشركات، مجموعة النيل العربية القاهرة.

5. محمد مصطفى سليمان ، (2006م) " حوكمة الشركات و معالجة الفساد المالي و الاداري " ، الدار الجامعية ، الإسكندرية .

6. منير إبراهيم هندي، (2007م) ، الفكر الحديث في هيكل تمويل الشركات، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

7. محمد سليمان، (2008م) ، حوكمة الشركات ودور أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، الدار الجامعية، الإسكندرية.

8. محمد سليمان، (2009م) ، دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري، الدار الجامعية، الإسكندرية.

9. سندس سعدي حسين، (2006م) ، اثر حوكمة الشركات في التدقيق الداخلي، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين (بحث مقدم لنيل شهادة المحاسبه القانونيه)، بغداد.

10. حسين احمد دحدوح ، (2007م) ، دور المراجعة الداخلية في حوكمة الشركات في سوريا, مجلة اربد للبحوث والدراسات, جامعة اربد الأهلية, الاردن, المجلد (11) العدد الاول, كانون الاول .

11. عطا الله وارد خليل ، (2005م) " الدور المتوقع للمدقق الداخلي عند تقديم خدمات التأكيد في البنوك التجارية الاردنية في ظل الحاكمية المؤسسية " ، المؤتمر العربي الاول حول التدقيق الداخلي في أطار الحوكمةالمؤسسي ، القاهرة – مصر ، سيبتمبر.

12. محمود على الغنيمى، (2005م) ، الحوكمة والجهاز المصرفي، بحث في كتاب المؤتمر الخامس حول حوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية والاقتصادية (الإسكندرية:جامعة الإسكندرية ، كلية التجارة 8 – 10 /9/) الجزء الثالث

13. البيانات المالية الموحدة، مصرف أبوظبي الإسلامي، http://www.adib.ae/ar ، تاريخ الإطلاع ديسمبر 2014م.

14. IIA,"New Governance Rules Require Internal Auditing", Ton at the Top, Issue 21, February, 2004.